بموافقة خادم الحرمين الشريفين

تخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي

الرياض - واس

صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى على البرنامج التنفيذي لتخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

كما صدرت الموافقة الكريمة على البرنامج التنفيذي لتخصيص محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وإتاحة الفرصة لمطوري المشروعات الوطنيين لزيادة مشاركتهم في تلك المشروعات، وذلك من خلال معايير التأهيل التي تعد لهذا الغرض.

صرح بذلك لوكالة الأنباء السعودية معالي وزير المياه والكهرباء رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة المهندس / عبدالله بن عبدالرحمن الحصين.

وأشار معاليه إلى أن صدور الموافقة الكريمة على البرنامج التنفيذي لتخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة يأتي في إطار اهتمام ودعم خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - على تطوير وتنمية خطط وبرامج المؤسسة، والارتقاء بها إلى المستوى العالمي في إدارة وتشغيل محطات التحلية، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على المياه المحلاة في المملكة، بناءً على دراسة شاملة ودقيقة راعت كافة المؤثرات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالموارد المائية للمملكة، وكمية الاستهلاك والنمو السكاني والاقتصادي، وأضاف معاليه أن برنامج تخصيص محطات التحلية تعد نقطة تحول رئيسية في جذب وتوطين الاستثمار في مشاريع المياه والكهرباء.

وفيما يتعلق بالبرنامج التنفيذي لتخصيص قطاع الصرف الصحي أكد معاليه أن الوزارة سبق أن أنجزت الخطة الإستراتيجية لهذا القطاع ضمن الإطار العام لسياسة المياه الوطنية، والتي بموجبها سينتقل القطاع تدريجياً إلى منهجية التخصيص، من خلال تخصيص محطات معالجة مياه الصرف الصحي في جميع مدن المملكة، والتي ستنتقل مسؤوليتها إلى شركة المياه الوطنية وفق مراحل محددة، وذلك بهدف تحسين إدارة هذه المرافق، وإنشاء مراكز لخدمة العملاء، وتطوير الهياكل التنظيمية، بالإضافة إلى استقطاب المستثمرين المحليين والعالميين للاستثمار في هذا القطاع الحيوي المهم.

وأشار معاليه إلى أن هذا التوجه يأتي استكمالاً لتخصيص قطاع المياه بشكل عام، حيث سبق الإعلان عن الموافقة الكريمة على إعادة هيكلة قطاع المياه الجوفية، وقطاع توزيع مياه الشرب، وتجميع الصرف الصحي، ومعالجته التابعة للوزارة، وتحويله إلى شركة مساهمة باسم شركة المياه الوطنية المملوكة للدولة، بحيث تقوم هذه الشركة بتوفير وتقديم جميع خدمات تلك القطاعات على أساس تجاري.

وأضاف معالي المهندس / عبدالله بن عبدالرحمن الحصين أن هذه الخطوات المتسارعة في تخصيص قطاعات المياه والصرف الصحي والتحلية سيكون لها - بمشيئة الله - الأثر البالغ في تطوير هذه القطاعات، والرفع من أدائها بالأسلوب الذي يتفق وتطلعات الدولة، خاصة وقد تحقق الكثير من الإنجازات، سواء في مجال التحلية وريادتها العالمية، أو في مجال خدمات المياه والصرف الصحي.

وفي ختام تصريحه، رفع معالي وزير المياه والكهرباء أسمى آيات الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - على الرعاية الكريمة والاهتمام المتواصل، الذي يوليانه لكافة الخدمات المقدمة للمواطنين في كافة أرجاء المملكة سائلاً الله تعالى أن يديم على هذه البلاد نعمة الأمن والرخاء والاستقرار.

نيابة عن نائب خادم الحرمين الشريفين

سمو وزير الداخلية يرعى حفل افتتاح المؤتمر الدولي الأول للتشريع البيئي

الرياض - واس

نيابة عن نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود رعى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية يوم السبت ٢ رجب ١٤٢٩هـ الموافق ٥ يوليو ٢٠٠٨م حفل افتتاح المؤتمر والمعرض العربي الدولي الأول للتشريع البيئي الذي يقام تحت عنوان (التشريع البيئي التزام علمي بحماية بيئتنا ومستقبل أجيالنا) وتنظمه الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمملكة بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويستمر لمدة ثلاثة أيام وذلك بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بالرياض.

وكان في استقبال سموه لدى وصوله مقر الحفل صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء البيئة العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رئيس المؤتمر وصاحب السمو الأمير المهندس سعود بن عبد الله بن ثنيان آل سعود رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع وصاحب السمو الأمير بندر بن سعود بن محمد الأمين العام لهيئة حماية الحياة الفطرية وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن فهد بن ناصر بن عبد العزيز وكيل الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة بمنطقة الرياض ونائب الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة إبراهيم بن عبد الكريم المعيوف ووكيل الرئيس العام لشؤون البيئة الدكتور أحمد عاشور ووزراء البيئة في الدول العربية.

وقد بدئ الحفل الخطابي المعد بهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

بعد ذلك ألقى وكيل الرئيس العام لشؤون البيئة كلمة بين فيها أن المؤتمر يشارك فيه عدد كبير من المفكرين والمختصين في المجالات البيئية والتشريعية من خلال ثلاث محاور رئيسية تتضمن ٣٤ موضوعاً وعدد ثلاث حلقات نقاش تغطي جميع النقاط ذات العلاقة بين البيئة والتشريع وخاصة التشريع في الإسلام.

وأوضح أن المؤتمر العربي الدولي الأول للتشريع البيئي هو أول مؤتمر في مجال التشريع البيئي للدول العربية وحدث تاريخي سعت إلى تنظيمه جامعة الدول العربية من خلال المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة للوصول إلى دليل تشريعي نموذجي تم صياغته من قبل لجان استشارية على مدى خمس سنوات يخدم المشروع والوضع البيئي في الدول العربية ويطور قدراتها في مجال البيئة بما ينعكس إيجابياً على الوضع الصحي والاقتصادي والاجتماعي والأمني لديها ويدعم علاقاتها الدولية.

وأكد أن المملكة العربية السعودية حظيت بشرف استضافة هذا المؤتمر التاريخي المهم على أراضيها مشيراً إلى أن مشاركة أصحاب المعالي الوزراء وممثلي البيئة والتشريعات والمجالس التشريعية والقضائية في الدول العربية إضافة إلى منظمات البيئة العالمية والإقليمية وعدد كبير من مديري الجامعات والمعاهد وأساتذة القانون سينعكس إيجابياً على تعديل وتطوير التشريعات البيئية.

وقال: أصبح التلوث البيئي يهدد العالم أجمع بكارثة تنعكس على الصحة العامة والاقتصاد والأمن لذا فقد أدرجته الأمم المتحدة ضمن أولى التحديات العشر التي تواجه العالم في السنوات القادمة مشيراً إلى أن هذا الأمر أتى نتيجة للانفلات المحموم للحاق بركب التطور دون مراعاة للبعد البيئي الذي أدى إلى إفراز جوانب سلبية عديدة أضرت بالبيئة.

إثر ذلك شاهد سموه والحضور عرضاً مرئياً عن البيئة واستمعوا إلى شرح عنها قدمه الدكتور أحمد عاشور.

إثر ذلك ألقى الدكتور جمال الدين جاب الله كلمة الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية رحب فيها بسمو الأمير نايف بن عبد العزيز والحضور ونقل لهم تحيات وتقدير معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى وتمنياته بنجاح أعمال المؤتمر.

وأبان أن المنطقة العربية حققت وخاصة بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م خطوات إيجابية ومؤثرة نحو استكمال الأطر المؤسسية في المجالين الوطني والإقليمي العربي إلى جانب ما بذلته الحكومات العربية والمنظمات والمؤسسات المختلفة في القطاعات الخاصة والأهلية والأكاديمية من جهد كبير تجاه تحقيق استخدام أفضل للموارد والتحكم في التلوث وتنفيذ الالتزامات الدولية.

وأفاد أن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة أولى في إطار تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية المطرة من القمة العربية اهتماماً بموضوع التشريعات البيئية وأعد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة دراسة حول مدى مواءمة التشريعات البيئية الوطنية لمتطلبات الاتفاقيات البيئية الدولية ومفاهيم البيئة الحديثة وشملت سبعة عشر دولة عربية وهدفت إلى إلقاء الضوء حول ملامح السياسة التشريعية العقابية لكل قانون بيئي عربي واستقراء مدى مواءمتها مع الاتفاقيات البيئية الدولية وكذلك مدى توافقها مع المفاهيم البيئية الحديثة بهدف الوصول إلى إعداد دليل تشريعي عربي نموذجي استرشادي يتضمن أفضل الصياغات والأساليب الملائمة التي يمكن الأخذ بها لتحقيق الامتثال والالتزام والإنفاذ والمواءمة مع أحكام الاتفاقيات البيئية الدولية.

وأشار إلى أن فعاليات المؤتمر تشمل عدة أنشطة مهمة وخاصة الجلسة الوزارية التي ستناقش سبل وآليات تعزيز إنفاذ التشريعات البيئية في الدول العربية لتكون بمثابة توجهات عامة للمؤتمر ليستفاد منها في بلورة رؤية عربية لتعزيز إنفاذ تلك التشريعات إضافة إلى الجلسة التي ستناقش الاستفادة من الفقه الإسلامي في تطوير وإنفاذ التشريعات

عقب ذلك ألقى المنسق الإقليمي لبرنامج المساعدة على الامتثال الدكتور عبدالإله الوداعي كلمة المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نوه فيها بما تجده مسيرة العمل البيئي من الدعم والرعاية من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - على كافة المستويات الإقليمية والعربية والدولية مقدماً شكره لنائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز على ما يجده هذا المؤتمر من دعم واهتمام ولصاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبدالعزيز على الجهود المخلصة التي يبذلها لترسيخ مسيرة العمل المشترك لحماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية.

وأكد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أولى منذ إنشائه عام ١٩٧٢م اهتماماً خاصاً بالتشريعات البيئية في ظل ما شهدته العقود القليلة الماضية من نمو متسارع في عدد الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف التي يشرف على تنفيذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتهدف إلى تعزيز صحة الإنسان وحماية البيئة من خلال معالجة الظواهر الشاذة التي طرأت على جميع مكونات البيئة مسببة العديد من المشاكل المعقدة.

وأفاد أن عدد الاتفاقيات بلغ حوالي ٢٠٠ اتفاقية تهدف جميعها إلى معالجة العديد من القضايا الشائكة مثل تآكل طبقة الأوزون وتغير المناخ والتصحر والجفاف والإخلال بالتنوع البيولوجي والانتشار العشوائي للمواد الكيميائية وتراكم النفايات الخطرة وغيرها من المشاكل التي باتت تؤرق الإنسان

واستعرض منجزات برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستوى العربي والإقليمي والتي منها ما تحقق بالتعاون مع جامعة الدول العربية بإصدار وثيقتين قانونيتين تم إعدادهما ومراجعتهما من قبل الخبراء العرب وهما دراسة مقارنة قانونية لسبعة عشر تشريعاً بيئياً عربياً وبيان مدى مواءمتها مع الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف والمفاهيم الحديثة في التشريعات البيئية والمعايير القانونية العالمية والدليل الاسترشادي لتشريع بيئي عربي نموذجي يمكن الاستئناس به من قبل الدول في تطوير تشريعاتها البيئية الحالية.

وأكد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لن يوفر أي جهد في تقديم المساعدات المتاحة من حيث تعزيز قدرات الدول العربية وإمكانياتها الوطنية أو من خلال وضع برامج ونشاطات على هذا الصعيد أو في العمل على توفير المساعدات المالية والتقنية لدول المنطقة وذلك بتشجيع برامج التعاون الإقليمي والدولي في مجال التشريعات البيئية.

بعد ذلك ألقى معالي وزير البيئة بالمملكة الأردنية الهاشمية المهندس خالد الإيراني كلمة أعرب فيها عن شكره للمملكة العربية السعودية على هذا التنظيم متمنياً للجميع النجاح والتوفيق لما فيه خير البيئة وشعوب المنطقة العربية والعالم أجمع مؤكداً أن برنامج هذا المؤتمر ثري بأوراق العمل التي تغطي قطاعات التشريعات البيئية كافة.

واستعرض معاليه التجربة الأردنية في هذا المجال مسلطاً الضوء على بعض التوجهات الإستراتيجية لوزارة البيئة الأردنية ونجاح الوزارة في تطوير توجهات إستراتيجية جديدة في مجالات تطبيق القانون البيئي مشيراً إلى أنه تم استحداث إدارة بالشرطة البيئية بالتنسيق مع مديرية الأمن العام إضافة إلى العمل على تطوير نظام متكامل للتراخيص البيئية للمنشآت التنموية وإنشاء صندوق حماية البيئة الذي تم تضمينه في قانون البيئة الجديد حيث تم البدء بالعمل على إعداد الإطار التشريعي لإدارة المواد الكيميائية والنفايات التي تعتبر من أهم القضايا البيئية في الأردن.

وأكد على أن المعرفة والخبرة الثرية التي تمتلكها الدول العربية مضافة إلى التجارب والابتكارات الخلاقة في مجال التشريعات البيئية على المستوى الدولي يمكن لها أن تساهم معاً في جعل المنظومة التشريعية البيئية في العالم العربي وجعلها قادرة على جعل أهداف الضبط وتقديم الحوافز قابلين للتحقق معاً بدون تناقض.

إثر ذلك ألقى صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبدالعزيز كلمة رحب فيها بسمو الأمير نايف بن عبدالعزيز والحضور معبراً عن سعادته بإقامة هذا المؤتمر بالمملكة والالتقاء بصفوة علمية من خبرة العلماء والمفكرين والمتخصصين في التشريعات البيئية لمناقشة قضية في غاية الأهمية على المستويات كافة وهي كيفية تنفيذ التشريع البيئي بما يتماشى مع المصالح الوطنية والالتزام بالاتفاقيات الدولية.

ولفت النظر إلى أن البيئة حظيت في النصف الثاني من القرن الماضي باهتمام عالمي تجلى في عقد المؤتمرات الدولية لمناقشة قضاياها ومواجهة ما أصابها من تدهور مستعرضاً سموه عدداً من المؤتمرات والاتفاقيات البيئية الدولية مشيراً إلى أن أغلب قضايا البيئة لا تزال تفتقر إلى الحلول الفعالة التي تحتم الاهتمام بالبيئة إلى جانب السعي الجاد إلى إيجاد العلاقة الوثيقة بين الإنسان وبيئته وحثه على اعتبارها جزءاً حيوياً قائماً من ذاتيته يتعين الحفاظ عليها والعناية بها.

ونوه باهتمام الدول العربية بهذه القضية ومبادرتها بإنشاء وزارات ومؤسسات لحماية البيئة وإصدارها العديد من التشريعات الخاصة بحماية البيئة بعناصرها كافة مشيراً إلى أن تفعيل التشريعات العربية يتطلب اجتماع إرادة الجميع وعقد العزم على توفير الدعم السياسي والتأييد الجاد للتنفيذ الحازم للسياسات والبرامج البيئية الوطنية والإقليمية والإنفاذ الحاسم للتشريعات البيئية كافة مع التأكيد على حق الأفراد في العيش في بيئة صحية نظيفة متوازنة يقابله واجب يتمثل في مسؤوليتهم مع سلطات الدولة الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة عن المحافظة على البيئة فضلاً عن أهمية توفير المعلومات البيئية التي تعين على التعرف على حالة البيئة بعناصرها المختلفة.

وشدد سموه على أهمية إنشاء شرطة متخصصة لحماية البيئة على المستوى الوطني تختص بتنفيذ أحكام التشريعات البيئية ولوائحها التنفيذية وضبط الجرائم البيئية ومرتكبيها وتلقي الشكاوى والبلاغات وكل ما يتعلق بحماية البيئة داعياً الجميع إلى تفعيل التشريعات البيئية لحماية البيئة والمحافظة عليها كحائط صد أخير لحماية البيئة والمحافظة عليها وإلى مشاركة الدول الإسلامية مستقبلاً في العمل على تحقيق هذه الأهداف.

بعد ذلك ألقى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز كلمة راعي الحفل نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز قال فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أصحاب السمو والفضيلة والمعالي
أصحاب السعادة.
أيها الإخوة الحضور.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كريمة هي هذه المناسبة التي أتشرف فيها برعاية المؤتمر العربي الدولي الأول للتشريع البيئي نيابة عن سيدي نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود والذي يعد - يحفظه الله - رائداً من رواد حماية البيئة والاهتمام بشؤونها ليس على المستوى الوطني فحسب بل على المستوى العالمي حيث منح سموه الكريم جوائز عالمية في مجال خدمة البيئة تقديراً لجهوده المتميزة وأعماله الرائدة في هذا المجال، إدراكاً منه - رعاه الله - لما تشكله البيئة من أهمية لحياة الإنسان وتفهمه للمخاطر الناجمة عن سوء التعامل معها وتعريضها للخطر، وهي نظرة تنعكس في واقع الحال موقف الإسلام واهتمامه بالبيئة المحيطة بالإنسان كمصدر للحياة، والاستمرار والعطاء.. حيث نهى الله عز وجل عن الإفساد في الأرض، ولا شك أن التجاوز على البيئة ومكوناتها ضرباً من الفساد في الأرض، قال تعالى: (كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين).. كما جعل الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم إماطة الأذى عن الطريق أجراً.. وذلك لسلامة الإنسان والمكان من الأذى.

أيها الإخوة..

إن المتابع لمؤشرات البحوث والدراسات البيئية وتوقعاتها، يدرك ما يمكن أن يلحق بالبيئة والإنسان من أضرار نتيجة التعامل الجائر معها وسوء الاستخدام لمواردها والتجاوز على مكوناتها، ومن ذلك ظاهرة الاحتباس الحراري التي أسهم فعل الإنسان فيها والتي تهدد بكل أسف الوجود الإنساني، وكلنا يذكر بمشاعر الألم ما أحدثه الزلزال والمد البحري الذي ضرب شرق آسيا، وما أعقبه من كوارث بيئية مدمرة. خلفت الآلاف من المتوفين والمنكوبين والمتضررين، فضلاً عن حجم الضرر الذي لحق بالبيئة والممتلكات.

أيها الإخوة..

إن كنا نؤمن بأن ذلك كان بقدر الله وتدبيره فإننا ندرك أيضاً أن لسلوك الإنسان وفعله أثره في الإضرار بالبيئة، كما أن على إنسان هذا الكوكب أن لا يكون في موقع المتفرج من الأحداث والكوارث التي تلحق بالبيئة أو أن يقتصر دوره على التعامل مع نتائجها دون أن يكون له مشاركة فاعلة في منع وقوعها والأخذ بالأسباب بدءاً بنفسه وسلوكه تجاه البيئة الذي ينبغي أن يكون سلوكاً راشداً وحضارياً

أيها الإخوة..

إن التشريعات المتعلقة بالبيئة لا تكفي وحدها رغم أهميتها ما لم تكن مسبوقة بجهود متتابعة لرفع مستوى الثقافة البيئية لدى الفرد والمجتمع وعلى النحو الذي يجعل من كافة الأجهزة التعليمية والفكرية والتوجيهية والإعلامية تسهم بدورها في نشر ثقافة التعامل مع البيئة وترشيد السلوك الإنساني نحوها للتعامل هذه التشريعات في محيط ثقافي يدرك لأهميتها وأهمية التعاون مع القائمين عليها لتحقيق مصلحة الجميع في حماية بيئتنا من أي ضرر أو خطر يتهددها.

أيها الإخوة..

إننا نتطلع بتفاؤل كبير لما يمكن أن تسفر عنه نتائج أعمال هذا المؤتمر المهم من تكوين رؤية تجاه التشريعات البيئية التي نأمل أن تكون بمصداقيتها وموضوعيتها إلى أفعال ناجزة تجاه حماية بيئتنا من المخاطر المحيطة بها والتي في مقدمتها سوء تعامل الإنسان مع هذه البيئة بجهله أو تجاهله، ومن منطلق أننا جميعاً نبحر على سفينة واحدة هي كوكب هذه الأرض وأي ضرر أو إضرار بهذا الكوكب سوف لن يقتصر أثره السلبي على بلد أو مجتمع دون آخر. فالكل سوف يتضرر ويخسر، ولهذا فإن علينا أن نعمل بروح الفريق الواحد الذي يتقاسم مصير واحد، ومتى ما أدركنا هذه الحقيقة على كافة المستويات الرسمية والأهلية كان تعاملنا مع بيئتنا تعاملاً حضارياً يعكس واجبنا تجاه الأجيال القادمة ومستقبلها الذي هو أمانة في أعناقنا جميعاً.

وختاماً أشكر الجميع حضورهم وللقائمين على هذا المؤتمر جهودهم سائلاً الله العلي القدير لهذه الجهود التوفيق والنجاح لما فيه خير الإنسان وسلامة بيئته وسعادته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إثر ذلك قام سمو وزير الداخلية بتكريم المتحدثين والمشاركين والرعاة.

بعد ذلك تسلم صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز هدية تذكارية من صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن ناصر بن عبدالعزيز.

عقب ذلك أجاب سموه عن أسئلة الصحفيين فحول الإنجاز الأمني الأخير الذي حققته وزارة الداخلية في القبض على مجموعة كبيرة من الفئة الضالة وأعلن عنه أواخر الشهر الماضي قال سموه: أعتقد هذا شيء طبيعي، وهذا مطلوب من أجهزة الأمن، والحمد لله هذا تحقق على مراحل متعددة، وسيتحقق إن شاء الله الأكثر، حتى تستطيع إن شاء الله أن تخلي بلادنا من كل الأشرار الذين يعملون للفساد والتخريب مشيراً سموه إلى أن كل من له علاقة بهذا الأمر وتم القبض عليه سيقدم قريباً إلى المحاكمة.

وفي سؤال عن التشريعات الجديدة في المملكة لحماية البيئة أوضح سموه أنها ستنطلق - بإذن الله - من الاحتياجات الواقعية وتترجم حماية البيئة ترجمة حقيقية مؤملاً من الجميع الالتزام بها والعمل على تحقيقها.

وعن ما تضمنته كلمة سمو الأمير تركي بن ناصر حول الشرطة البيئية أبان سموه وزير الداخلية أنها موجودة الآن ولكن تحتاج إلى تطوير وتنظيم مؤكداً سموه استعداد وزارة الداخلية للتعاون مع هيئة الأرصاد وحماية البيئة في هذا الأمر.

وحول المدة الزمنية المتبقية لبدء استكمال تعيين الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر والذي تم توقيع المحضر المشترك لها اليوم أبان سموه أنها بدأت من التوقيع مفيداً سموه أن جميع ما سيتم سيكون بالتنسيق مع الإخوة القطريين مؤكداً سموه أنه تم الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية بين البلدين وحتى المياه الدولية.

وكشف سموه عن قرب توقيع اتفاقية بناء جدار فيما بين الحدود السعودية / العراقية مع إحدى الشركات.

وعن مدى صحة احتجاز قوارب سعودية لدى إيران قال سموه: إلى الآن ليس لدينا تفاصيل عنها ولكني لا أستبعد أن تكون قوارب صيد.

حضر الحفل عدد من أصحاب السمو والمعالي والفضيلة والسعادة ومنسوبو هيئة الأرصاد وحماية البيئة.

نائب خادم الحرمين الشريفين يوجه شكره لسمو وزير الداخلية

جدة - واس

وجه نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود شكره وتقديره لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وكافة العاملين مع سموه على الجهود الطيبة التي قامت بها اللجان والحملات الخيرية التي يشرف عليها في كل من فلسطين ولبنان والعراق والبرامج الإغاثية والإنسانية التي قدمتها هذه اللجان لمساعدة المتضررين والمحتاجين في هذه الدول نتيجة ما تعرضت له من كوارث وأزمات.

جاء ذلك بعد اطلاع نائب خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - على التقرير الموجز الذي رفعه للمقام السامي سمو وزير الداخلية بهذا الخصوص.